مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

بعد عام على سقوط الأسد، سوريا المنقسمة تواجه تحديات كبيرة للخروج من دائرة العنف

الكاتب: ويليام كريستو

المصدر: صحيفة "الغارديان" البريطانية / نُشر بتاريخ 08 كانون الأول 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

بعد عام على سقوط الأسد، سوريا المنقسمة تواجه تحديات كبيرة للخروج من دائرة العنف

الكاتب: ويليام كريستو

المصدر: صحيفة "الغارديان" البريطانية / نُشر بتاريخ 08 كانون الأول 2025[1].

في الوقت الذي شعر فيه السوريون بالفخر لعودة بلادهم إلى الساحة العالمية، تبقى الأحقاد القديمة تهدد الجهود المبذولة لإعادة بناء الدولة.

مستلقٍ على السرير يتعافى من جراحة حديثة، يروي "أيمن علي" قصة ثورة سوريا من خلال جروحه. فقد عينه اليمنى في هجوم على مركز مراقبة للمتمردين عام 2012، وهي الآن مغطاة بشريط طبي أصفر. بجانبه، توجد عصا تساعده على المشي، بعد أن تركه هجوم صاروخي عام 2014 معوّقاً. على مدى 14 عاماً، حلم أيمن بالحرية والعدالة. وبعد عام من سقوط بشار الأسد، نال حريته، لكنه لم يعثر على العدالة. الشخص الذي كان يأمل في محاسبته، وهو أحد أقاربه الذي كان جزءاً من ميليشيا الأسد، فرّ من البلاد قبل عودة أيمن إلى منزله في دمشق.

في مثل هذا اليوم من العام الماضي، انتهى حكم عائلة الأسد الذي دام 53 عاماً، بعد هجوم مذهل شنّه المتمردون لمدة 11 يوماً، فاجأ سوريا والعالم.

لقد أنهت الإطاحة بالأسد حرباً أهلية مدمرة استمرت 14 عاماً، خلفت 620 ألف قتيل، وأطاحت بجهاز الأمن المخيف الذي منح البلاد سمعة "مملكة الصمت".

مُنح الأسد وعائلته حق اللجوء في موسكو كانون الأول/ ديسمبر 2024، وتُشير التقارير الحديثة إلى أنهم يعيشون في منفى هادئ تحت الحماية الروسية.

تجمّع السوريون من جميع أنحاء البلاد ورفعوا أصواتهم احتفالاً بنهاية النظام، رافعين علم الثورة السورية ذي النجوم الثلاث، ومرددين هتافاتٍ من أجل الحرية. وفي خطابٍ ألقاه في الجامع الأموي بدمشق، وعد أحمد الشرع، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للبلاد، بإعادة بناء "سوريا قوية وعادلة" لجميع مكوناتها، واعداً بإعادة إعمار البلد المُدمَّر.

[1] A year after fall of Assad, a divided Syria struggles to escape cycle of violence.
https://www.theguardian.com/world/2025/dec/08/stalled-justice-violence-syria-assad-one-year-on

توافد السوريون إلى العاصمة بعشرات الآلاف قبل حلول الذكرى السنوية، لكن خلف هذه الاحتفالات تُطرح أسئلة مؤلمة حول مستقبل البلاد. يقول علي، الذي يعمل حالياً في مجال الإعلام الرقمي: "نحن نعرف من ارتكب المجازر بحقنا، وما زالوا موجودين في بيوتنا. لكن لتقديم شكوى، نحتاج إلى دليل، ومن يملك الدليل؟".

لم تسلم "ريهام حموية" من غياب الأدلة. ففي أواخر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تسلّق مهاجمون جدار حديقة منزلها في حمص، وسط سوريا، وألقوا قنبلة يدوية داخله، مما أدى إلى مقتلها أمام طفليّها الصغيريّن. كانت المعلمة العلوية، البالغة من العمر 32 عاماً، قد تعرّضت لمضايقات متكررة منذ اعتقال زوجها، وهو ميكانيكي سابق في جيش الأسد، قبل شهريّن.

قال محمد عيسى حميدوش، والد زوجها البالغ من العمر 63 عاماً، وهو يُزيل الزجاج المكسور من منزلها حيث لا تزال أجزاء من الأرض مفقودة من مكان سقوط القنبلة: "لا أحد منا يشعر بالراحة، جميعنا منهكون. زوجتي انهارت، ولن تفتح الباب لأحد بعد الآن".

كان مقتل "ريهام حموية" حلقةً في سلسلة من عمليات الاغتيال التي استهدفت ضباطاً سابقين في النظام وأفراداً من الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الأسد. تشهد مدينة "حمص" متعددة الطوائف عمليات قتل شُبه يومية، رغم العفو العام الذي أصدرته السلطات الجديدة بحق شخصيات من النظام السابق لم تتلطّخ أياديها بالدماء.

بعد مرور عام على سقوط الأسد، نجح حكّام سوريا الجُدد في إعادة دمج البلاد في المجتمع الدولي، متجاوزين توقعات حتى أكثر المؤيدين حماسةً. لكن، لا تزال حدّة التوترات في الداخل السوري تتصاعد. ومع بطء تحقيق العدالة الانتقالية، بدأت الأحقاد القديمة تطفو إلى السطح، مما أدى إلى دوامات جديدة من العنف أخذت تهدد جهود إعادة بناء الدولة الهشة.

بالنسبة للمجتمع الدولي، يمثل وجود رجل قوي موالٍ للغرب في دمشق متنفساً. واكتسب الشرع نفوذه جزئياً من خلال استغلال خروج إيران من سوريا. ومنذ ذلك الحين، نجح في منع العناصر الإيرانية من إعادة ترسيخ وجودها في البلاد، وهو ما أسعد العواصم الغربية.

في الداخل، يساهم تأخر العدالة الانتقالية في تصاعد العنف وتعميق الانقسامات بين مكونات المجتمع. في آذار/مارس، شهد الساحل السوري أربع أيام من المجازر ارتكبتها القوات الحكومية وفصائل مسلحة أخرى بحق المدنيين، غالبيتهم من العلويين، مما أدى إلى محاصرة الأقليات الدينية مع استمرار عمليات القتل. كما أدى وقوع مذبحة في تموز/يوليو الماضي، نفذتها قوات الأمن الحكومية بمشاركة عناصر عشائرية ضد المدنيين الدروز في محافظة السويداء، إلى زيادة حدة التوتر بين هذه الأقليات.

منذ تلك المجازر، أصبحت السويداء شبه منعزلة عن باقي البلاد. وعزز سكان المحافظة مواقفهم ضد دمشق، متحدين حول الزعيم الدرزي حكمت الهجري، الذي ينادي بالحكم الذاتي. كان "بهاء" البالغ من العمر 33 عاماً، وهو أحد سكان السويداء الدروز، متردداً في البداية لكنه كان مستعداً لدعم القيادة الجديدة. إلّا أنه بعد أحداث تموز/يوليو، أصبح يحمل سلاحاً ويرفض مغادرة السويداء.

أعلنت الحكومة السورية عن إنشاء مجلس للسلم الأهلي وهيئة للإشراف على العدالة الانتقالية في البلاد. مهام هاتيَّن الهيئتيَّن تعتبر بالغة الأهمية، حيث تتمثل في استعادة الممتلكات المُصادَرة وتحقيق العدالة عن الجرائم المُرتكبة خلال الحرب الأهلية، مع الحفاظ على الترابط الاجتماعي. في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، نظمّت السلطات السورية محاكمة علنية لأفراد موالين للأسد وأعضاء من قوات الأمن الجُدد، الذين أُتهموا بارتكاب أعمال عنف خلال مجازر الساحل في آذار/مارس. وشوهدت شخصيات مُقنّعة ومُقيّدة أمام الكاميرات.

يؤكد ناشطون أن الحكومة لم تنجح في وضع استراتيجية وطنية فعّالة للعدالة الانتقالية، وتعاني الجهات المسؤولة عن المساءلة من نقص التمويل. ويحذِّر هؤلاء الناشطون من أن استمرار بطء تحقيق العدالة قد يؤدي إلى إغلاق الفرصة لتحقيقها. ويقول "علاء إبراهيم"، ناشط مدني في حمص يعمل على تعزيز الترابط الاجتماعي: "بعد كل هذه الأشهر، تزايدت قوة الدولة وتحسّنت العلاقات الخارجية، وهدأت الأمور. لكن إلى أين سنصل إذا استمرت عمليات الاغتيال يومياً؟".

يعتبر الكثير من السوريين أن مسألة العدالة أصبحت جزءاً أساسياً من النقاش الأوسع حول شكل الدولة السورية الجديدة في مرحلة ما بعد الأسد.

ويُحذِّر نشطاء المجتمع المدني من أن الحديث عن الديمقراطية يكاد يكون غائباً في سوريا الجديدة، وهو مطلب رئيسي للمعارضة على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية. يمنح الدستور السوري الجديد صلاحيات واسعة للرئاسة، وقد جرت "انتخابات" برلمانية دون تصويت شعبي. بدلاً من ذلك، قامت اللجان بتعيين مرشحين لثلثي الهيئة التشريعية، بينما عيّن الرئيس أحمد الشرع الثلث المتبقي. ويشكو الناشطون من وجود مكتب الشؤون السياسية الجديد، وهو مؤسسة غامضة سيطرت على مباني حزب البعث القديمة في البلاد، ويبدو أنه يعمل كجهاز أمني سياسي جديد.

قال أحد المحامين، الذي يدير ورش عمل لتعزيز الترابط الاجتماعي، إن المسؤولين حضروا الاجتماعات وطلبوا الموافقة على منهجهم قبل منح منظمتهم تصريحاً للعمل.

قال "رضوان زيادة"، الكاتب السوري المُقرَّب من الرئيس: "تُوجد بعض المؤسسات التي تسعى لبناء نظام أكثر استبدادية، حيث لا يُسمح للأحزاب السياسية بالعمل بحرية. ولا يمكن لأحد تنظيم أي اجتماعات سياسية دون الحصول على إذن مُسبق من مكتب الشؤون السياسية".

في دمشق، يستلقي "أيمن علي" مرة أخرى على سرير التعافي الخاص به، متأملاً سوريا الجديدة التي ناضل من أجل بنائها. يصف الاستقرار الحالي في البلاد بعد عام من إنهاء 14 عاماً من الحرب الأهلية بأنه "معجزة"، رغم أنه لا يزال يحلم بالعدالة التي لم تتحقق بعد.

ومع ذلك، يستمر ظل جرائم الأسد في التأثير على "أيمن علي" وعلى سوريا، حيث يُهدد إغراء الانتقام مستقبل البلاد.

قال "أيمن"، وهو ينظر بعينه الواحدة بثبات: "إذا قام كل شخص بأخذ العدالة بيده، فإن البلاد ستنهار. لقد عانينا 14 عاماً من المعاناة والنزوح. علينا إما أن نتخلى عن حلم العدالة، أو أن نبني دولة".

***